



أزمة السيولة النقدية في المصارف التجارية الليبية: فاعلية التوسع في خدمات الدفع الإلكتروني كحل بديل

Cash Liquidity Crisis in Libyan Commercial Banks: The Effectiveness of Expanding Electronic Payment Services as an Alternative Solution

منال عبدالله محمد الشرشاري

قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بصرمان - جامعة صبراتة، ليبيا

manal.abdullah@sabu.edu.ly

Manal Abdullah Mohammed Al-Sharshari

Department of Economics – Faculty of Economics and Political Science, Surman – Sabratha
University, Libya

تاريخ الاستلام: 2026/08/01 - تاريخ المراجعة: 2026/08/09 - تاريخ القبول: 2026/08/15 - تاريخ النشر: 2026/9/20

المستخلص (Arabic Abstract):

تناولت هذه الدراسة تشخيص أزمة السيولة النقدية الخائفة في المصارف التجارية الليبية، وتقييم فاعلية التوسع في خدمات وأدوات الدفع الإلكتروني كحل بديل للتخفيف من حدة الطلب على النقود الورقية (الكاش). وتبرز مشكلة البحث في الشلل شبه التام الذي أصاب الدورة النقدية نتيجة تراجع إيداعات العملاء واحتجاز مبالغ ضخمة من الكتلة النقدية خارج القطاع المصرفي في المنازل، وما رافق ذلك من انهيار الثقة المصرفية المتبادلة بين المودع والمصرف التجاري. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المدعوم بالبيانات الإحصائية والتقارير الرسمية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي والمنشورات الرقابية ذات الصلة خلال السنوات الأخيرة. وقامت الدراسة برصد وتتبع مسار التحول الرقمي المصرفي والبنية التحتية للمدفوعات؛ بما في ذلك شبكة الموزع الوطني، ونقاط البيع الإلكترونية (POS)، والبطاقات المصرفية المحلية (تداول، نمو، رفيق)، والمحافظ وتطبيقات الهاتف المحمول (مثل: وان كاش، سداد، وادفع لي). وتوصل البحث إلى أن خدمات الدفع الإلكتروني ساهمت بصورة ملموسة في تيسير المعاملات اليومية وتقليص جزء من طوابير المصارف، إلا أن فاعليتها كبديل كامل للكاش لا تزال مقيدة بحزمة من التحديات الهيكلية؛ أبرزها: ضعف البنية التحتية لشبكات الاتصالات، وتكرار الانقطاعات، ومخاطر الاحتيال السيبراني، وظاهرة المضاربة على السيولة من قبل بعض التجار بفرض عمولات إضافية عند الدفع الإلكتروني، فضلاً عن استمرار أزمة الثقة في قدرة المصارف على تحويل الأرصدة الدفترية إلى نقد فعلي. واختتمت الدراسة بتقديم حزمة من التوصيات العملية والإلزامية لمصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية والجهات التشريعية لتطوير بيئة الدفع الرقمي، وضمان إلزامية قبول وسائل الدفع الإلكتروني بكافة الأنشطة التجارية والخدمية، واستعادة الثقة بالنظام المصرفي كمدخل لا غنى عنه للاستقرار الاقتصادي والشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: أزمة السيولة، المصارف التجارية الليبية، الدفع الإلكتروني، الثقة المصرفية، نقاط البيع (POS)، الشمول المالي، الترقية العلمية.

ABSTRACT

This study investigates the acute cash liquidity crisis in Libyan commercial banks and critically assesses the effectiveness of expanding electronic payment services as an alternative mechanism to alleviate the pressure on physical paper currency. The research problem centers on the severe disruption of the national monetary cycle resulting from widespread cash hoarding outside the banking system and the consequential erosion of mutual depositor-bank trust. Utilizing a descriptive-analytical methodology supported by empirical data and statistical bulletins from the

Central Bank of Libya (CBL), the paper tracks the development of the national payments infrastructure, including the National Switch, Point of Sale (POS) terminals, debit cards (Tadawul, Numow, Rafeeq), and mobile payment applications (OnePay, Sadad, Edfaali). The findings demonstrate that while electronic payment systems have facilitated commercial retail transactions and curtailed physical bank queues, their overarching capacity to absorb the liquidity crisis remains constrained by structural obstacles. These include telecommunication instabilities, cybersecurity risks, consumer behavioral resistance, informal currency-exchange premiums imposed by merchants on card transactions, and deep-seated institutional distrust. The study concludes with actionable, regulatory, and policy recommendations for the Central Bank of Libya, commercial banks, and telecommunication providers to enforce mandatory electronic payment acceptance across all economic sectors, strengthen financial inclusion, and restore confidence in the national banking sector.

Keywords: Liquidity Crisis, Libyan Commercial Banks, Electronic Payments, Banking Trust, POS Terminals, Financial Inclusion, Academic Promotion

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة (Methodological Framework):

المقدمة وتأسيس المشكلة: تمر ليبيا بأزمة سيولة نقدية غير مسبقة ساهمت في إحجام العملاء عن إيداع أموالهم بالمصارف، وتنامي مشكلة شح السيولة النقدية لدى المصارف التجارية التي تعتبر الودائع من أهم مصادر السيولة النقدية لديها؛ فالمصارف تعتمد اعتماداً كبيراً على ما يتم إيداعه من قبل الأفراد والتجار والشركات من أموال في حساباتهم الجارية والاستثمارية، إذ تشكل الودائع بمختلف أنواعها نسبة قد تتجاوز 80% من إجمالي الخصوم للمصارف التجارية الليبية. وبالتالي، فإن أزمة السيولة النقدية تمثل أزمة هيكلية مزمنة تعود جذورها إلى أكثر من عشر سنوات؛ حيث أصبحت ليبيا تعاني من شلل نقدي حاد وتكدس للأموال في البيوت بدلاً من المصارف نتيجة جملة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي مرت بها البلاد منذ عام 2011م وما أعقبها من انقسام مؤسسي وتشوهات في السياسة النقدية.

إن استمرار أزمة السيولة في ليبيا يعكس في جوهره استمرار فقدان الثقة في النظام المصرفي المحلي؛ الأمر الذي ساهم في تفاقم العديد من المشكلات الاقتصادية الأخرى، مثل تدهور القوة الشرائية للدينار الليبي، وازدهار السوق الموازي للنقد الأجنبي، وتوقف حركة الإقراض والاستثمار، وارتفاع معدلات التضخم. وتؤكد الحقائق المصرفية أن تجاوز هذه الأزمة يتطلب وجود رؤية اقتصادية موحدة وشاملة تعيد الثقة للمواطن والتاجر في النظام المصرفي، والحل يبدأ بالاستقرار السياسي والمؤسسي وإصلاح السياسات المالية والمصرفية، مقترناً بتبني أدوات تكنولوجية متقدمة تقلص الاعتماد على الأوراق النقدية وتسرع التحول نحو الاقتصاد غير النقدي (Cashless Economy).

مشكلة البحث: تتجسد المشكلة البحثية في وجود خلل عميق بين الطلب المتصاعد وغير المحدود على العملة الورقية (الكاش) من قبل الأفراد لمواجهة التزاماتهم الحياتية واليومية، وبين عجز المصارف التجارية عن تلبية هذا الطلب نتيجة انسداد قنوات الإيداع وتراكم أكثر من 70% إلى 80% من الكتلة النقدية المصدرة خارج القطاع المصرفي. وقد دفع هذا الانسداد كلاً من مصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية إلى الرهان على خدمات الدفع الإلكتروني كطوق نجاة لفك الاختناقات النقدية. وعليه، تتبلور مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:

«إلى أي مدى يسهم التوسع في خدمات الدفع الإلكتروني في التخفيف من حدة أزمة السيولة النقدية بالمصارف التجارية الليبية، وما هي المعوقات الحقيقية التي تحد من فاعليته كحل بديل؟» ويتفرع عن هذا السؤال التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما هي الأسباب الهيكلية والمفاهيمية لأزمة السيولة المصرفية في ليبيا، وما أثر انهيار الثقة المصرفية في تغذية هذه الأزمة؟

2. ما هو واقع البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية في ليبيا (الموزع الوطني، نقاط البيع POS، البطاقات المحلية، وتطبيقات الهاتف المحمول)؟

3. هل حققت أدوات الدفع الرقمي خفضاً ملموساً في الطلب على الكاش أم تحولت إلى ساحة جديدة للمضاربة وتعدد الأسعار؟

4. ما هي الإجراءات والضوابط الرقابية والإلزامية الكفيلة بتطوير منظومة الدفع الإلكتروني كأداة لتحقيق الشمول المالي واستعادة التوازن النقدي؟

أهمية البحث: تتبع أهمية البحث من ملامسته لمعاناة يومية مستمرة تمس كافة شرائح المجتمع الليبي (المواطن، التاجر، والمصارف)، وتزويد صانعي السياسة النقدية والمصرفية برؤية تقييمية واقعية وموثقة بإحصاءات مصرف ليبيا المركزي لتحديد مواطن القصور في منظومة الدفع الرقمي، ورسم خارطة طريق تكنولوجية واقتصادية تعيد تدوير الأموال داخل القنوات المصرفية الرسمية.

أهداف البحث: يستهدف هذا البحث تحقيق الغايات الآتية:

- تشخيص دقيق لواقع أزمة السيولة النقدية في المصارف التجارية الليبية وتحليل مسبباتها الاقتصادية والنفسية.
- رصد وتتبع مؤشرات تطور خدمات الدفع الإلكتروني في المصارف الليبية (نقاط البيع، البطاقات المصرفية، والمحافظ الرقمية والتطبيقات

- قياس فاعلية الحلول الرقمية في امتصاص الصدمات النقدية وخفض الطلب على النقود الورقية وتحديد العوائق الفنية والأمنية والتشريعية

- تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق لإلزامية قبول الدفع الرقمي وضبط السوق المحلي.

منهج البحث: يعتمد البحث على «المنهج الوصفي التحليلي» (Descriptive Analytical Approach) بالاستناد إلى قراءة نقدية معمقة للأدبيات الاقتصادية والمصرفية، مدعوماً بالتحليل الكمي للبيانات الإحصائية والتقارير والنشرات الصادرة عن إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي دون الحاجة إلى استبيان، وذلك لإضفاء طابع علمي دقيق وموثق بالحقائق الرقمية المستخلصة من الواقع الفعلي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لأزمة السيولة والثقة المصرفية والتحول الرقمي:

المطلب الأول: مفهوم الثقة المصرفية وأهميتها في استقرار النظام المالي:

تمثل الثقة المصرفية في ليبيا تحدياً مستمراً يواجه القطاع المالي؛ حيث يعاني الجهاز المصرفي من أزمة ثقة حادة أدت إلى احتفاظ الأفراد والتجار بأجزاء ضخمة من السيولة النقدية في المنازل وخزائن الشركات الخاصة بدلاً من إيداعها في الحسابات المصرفية. وتُعرف «الثقة المصرفية» (Banking Trust) بأنها الأساس النفسي والقانوني الذي تقوم عليه كافة المعاملات المالية والمصرفية؛ حيث يثق المودعون بقدرة المصارف على حفظ أموالهم وإرجاعها كاملة فور طلبها دون قيد أو شرط، وتجسد في جوهرها «شعوراً بالأمان المتبادل والاطمئنان بين العميل والمصرف» [عبد الله، 2025].

وتتجلى أهمية الثقة في النظام المالي والمصرفي في ثلاثة أبعاد حيوية [عبد الله، 2025، ص 740]:

1. منع الانهيارات والذعر المصرفي (Preventing Bank Runs): تضمن الثقة استقرار الودائع وتمنع تدافع المودعين نحو سحب أموالهم جماعياً بدافع الخوف أو الذعر المصرفي، وهو التدافع الذي يؤدي حتماً إلى إفلاس وانهيار حتى أقوى المؤسسات المالية ملاءة.

2. تحفيز الائتمان وتدوير عجلة الاقتصاد (Stimulating Credit & Investment): تسهم الثقة في تشجيع تدفق المدخرات نحو القنوات المصرفية الرسمية، مما يمنح المصارف القدرة على ضخ الأموال في شكل تسهيلات ائتمانية واستثمارات إنتاجية تدفع مسيرة النمو الاقتصادي وتوفر فرص العمل.

3. استقرار العمليات واستدامة شبكة الأمان المالي (Systemic Operational Stability): تكفل الثقة استمرار عمل شبكة الأمان المالي بكفاءة عالية، وتضمن سلاسة نظام المدفوعات والوساطة المالية بما يعزز الاستقرار الاقتصادي الكلي.

المطلب الثاني: مفهوم السيولة المصرفية وأسباب انحسارها في السوق الليبي:

تُعرف السيولة المصرفية (Bank Liquidity) بقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية الفورية وقصيرة الأجل عند استحقاقها — وعلى رأسها سحبات المودعين وطلبات التمويل — دون تكبد خسائر غير مقبولة. وفي الاقتصاد الليبي، لا تعاني المصارف التجارية من أزمة سيولة دفترية أو عجز في أرصدها لدى المصرف المركزي، بل تعاني تحديداً من «أزمة سيولة ورقية نقدية» (Cash Liquidity Crisis)، أي عجز فروع المصارف عن تسليم النقود الورقية بالدينار لعملائها عند شبائك السحب.

وتعود أسباب انحسار السيولة النقدية في ليبيا إلى تشابك عوامل هيكلية وسلوكية واقتصادية معقدة:

- انقطاع الدورة النقدية (Disruption of the Cash Cycle): اعتاد الاقتصاد الليبي على دورة نقدية متكاملة تبدأ بإنفاق الحكومة للرواتب عبر المصارف، ليتسلمها المواطن وينفقها في الأسواق، ثم يقوم التجار بإعادة إيداع حصيلتهم في حساباتهم المصرفية. ولكن منذ اندلاع الأزمات السياسية والأمنية وفرض سقوف على السحب النقدي، أحجم التجار والمواطنون عن إيداع أموالهم في المصارف خوفاً من احتجازها وعدم القدرة على سحبها مجدداً، مما حول الدورة النقدية إلى «مسار أحادي الاتجاه» (سحب مستمر دون إيداع).
- ازدهار الاقتصاد غير الرسمي والتجارة الموازية (Informal Economy): اتساع حجم الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة رسمياً وعمليات المضاربة على النقد الأجنبي، والتي تعتمد اعتماداً كلياً على التداول النقدي الورقي بعيداً عن أجهزة الدولة الضريبية والرقابية.

- الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والاعتماد على عوائد النفط: تضخم بند المرتبات العامة في الموازنة العامة، مما ولد كتلة نقدية هائلة تتطلب كميات ضخمة من الكاش الورقي شهرياً تفوق القدرة اللوجستية للمصرف المركزي على الطباعة والتوزيع.

المطلب الثالث: العلاقة التبادلية بين خدمات الدفع الإلكتروني وخفض الاعتماد على الكاش:

تُعرف خدمات الدفع الإلكتروني (Electronic Payment Services) بأنها منظومة متكاملة من الأدوات والبرمجيات وشبكات الاتصال التي تتيح تسوية المعاملات المالية ونقل القيمة النقدية بين الأطراف دون الحاجة إلى التبادل المادي للنقود الورقية. وتتضمن هذه الأدوات: البطاقات المصرفية المدينة والائتمانية (Debit & Credit Cards)، ونقاط البيع الإلكترونية (POS)، والمحافظ الإلكترونية عبر الهاتف الذكي (Mobile Wallets)، والتحويلات المصرفية الفورية عبر الإنترنت.

وترتبط خدمات الدفع الإلكتروني بعلاقة طردية وثيقة مع مفهوم «الشمول المالي» (Financial Inclusion) وخفض الاعتماد على الكاش؛ فعندما يتاح للمواطن والتاجر سداد فواتير المشتريات، والخدمات الطبية، والتعليمية، والحكومية بسهولة وأمان عبر بطاقته أو هاتفه النقال، يتلاشى الدافع النفسي والعملية لسحب النقود الورقية والوقوف في طوابير المصارف الطويلة. كما أن التوسع في الدفع الرقمي يتيح إعادة تدوير الأموال رقمياً داخل النظام المصرفي بصورة لحظية ومستمرة، مما يحد من اكتناز النقد الورقي، ويقضي على ظاهرة تشقق وتلف الأوراق النقدية، ويقلل من تكاليف طباعة ونقل وتأمين العملة الورقية.

المبحث الثاني: واقع وبنية خدمات الدفع الإلكتروني في القطاع المصرفي الليبي:

المطلب الأول: البنية التحتية للمدفوعات وشبكة الموزع الوطني (National Switch):

شهدت البنية التحتية لنظم المدفوعات في ليبيا نقلة نوعية خلال السنوات الأخيرة، مدفوعة بجهود مصرف ليبيا المركزي لتنظيم وتحديث قطاع التقنية المصرفية. ومثل إطلاق «الموزع الوطني للمدفوعات الإلكترونية» (National Switch) الركيزة الأساسية للربط البيني بين المصارف التجارية وشركات التقنية المالية؛ حيث أتاح لعمل أي مصرف استخدام بطاقته المصرفية على أي نقطة بيع (POS) أو آلة سحب ذاتي (ATM) تابعة لأي مصرف آخر دون عوائق توافقية.

كما أصدر مصرف ليبيا المركزي حزمة من المنشورات الرقابية والضوابط المنظمة لشركات الدفع الإلكتروني المصرح لها بالعمل، واشترط ربط كافة المحافظ الإلكترونية بالرقم الوطني وحساب مصرفي نشط لضمان تتبع مسارات الأموال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد قفز عدد أجهزة نقاط البيع (POS) المنتشرة في المحال التجارية والخدمية من بضعة آلاف جهاز قبل سنوات قليلة إلى ما يزيد عن 85,000 نقطة بيع نشطة موزعة على مختلف المدن والبلديات الليبية.

المطلب الثاني: البطاقات المصرفية والمحافظ الرقمية وتطبيقات الهاتف الذكي:

تساقبت المصارف التجارية الليبية (وفي مقدمتها: مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الصحاري، مصرف شمال أفريقيا، ومصرف الوحدة، إلى جانب المصارف الإسلامية والخاصة كالمصرف الإسلامي الليبي ومصرف النوران) في إطلاق حزمة متنوعة من منتجات الدفع الرقمي، والتي يمكن تصنيفها إلى:

1. البطاقات المصرفية المحلية: مثل بطاقة «تداول»، وبطاقة «نمو»، وبطاقة «رفيق»، وبطاقة «تيسير»؛ والتي تم ربطها بمنظومة نقاط البيع لتمكين المواطنين من سداد قيمة مشترياتهم السلعية وتكاليف العلاج والتعليم والدواء مباشرة خصماً من حساباتهم الجارية.
2. تطبيقات الدفع والمحافظ الإلكترونية عبر الهاتف النقال: مثل تطبيق «سداد» (Sadad) التابع لشركة المدار، وتطبيق «تداول»، وتطبيق «وان كاش» (OnePay)، وتطبيق «ادفع لي» (Edfaali)، وتطبيق «موبي ناب» (MobiNab)، وتطبيق «المصرفي»؛ والتي تعتمد على تقنيات الاستجابة السريعة (QR Code) ونقل الأموال الفوري من هاتف لآخر برقم الحساب أو رقم الهاتف دون الحاجة لحمل بطاقة بلاستيكية.

المطلب الثالث: قراءة في مؤشرات وأرقام التداول الإلكتروني وفق نشرات مصرف ليبيا المركزي:

تعكس البيانات الإحصائية الرسمية المنشورة في النشرات الاقتصادية والتقارير الدورية لمصرف ليبيا المركزي تصاعداً مطرداً في حجم وقيمة العمليات المنفذة عبر وسائل الدفع الإلكتروني؛ إذ تشير الإحصاءات إلى تجاوز حجم التداول المالي عبر نقاط البيع والمحافظ الرقمية حاجز الـ 12 إلى 15 مليار دينار ليبي سنوياً، وهو ما يمثل نقلة غير مسبوقه مقارنة بالأعوام السابقة. ويعرض الجدول رقم (1) تطور مؤشرات البنية التحتية وحجم التداول لوسائل الدفع الإلكتروني في ليبيا.

جدول (1): تطور مؤشرات الدفع الإلكتروني ونقاط البيع في القطاع المصرفي الليبي (2020 - 2025م)

نسبة النمو السنوي إجمالي قيمة عدد مستخدمي عدد البطاقات عدد نقاط البيع السنة	في التداول الرقمي	التداول	بالبطاقات	المحافظ الرقمية	المحلية الصادرة	النشطة (POS)	(%)
(مليار دل.)							
2020م	-	2.15	420,000	1,250,000	18,450		
2021م	100.0%	4.30	780,000	1,820,000	29,800		
2022م	65.1%	7.10	1,350,000	2,450,000	45,200		
2023م	47.2%	10.45	2,100,000	3,100,000	62,100		
2024م	35.9%	14.20	2,950,000	3,850,000	78,500		
2025م	32.4%	18.80	3,800,000	4,600,000	92,400		

المصدر: تجميع واحتساب الباحثة استناداً إلى النشرات الاقتصادية والتقارير السنوية لإدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي (سنوات مختلفة).

المبحث الثالث: فاعلية الدفع الإلكتروني كحل بديل ومعوقات التطبيق في ليبيا:

المطلب الأول: أثر التوسع الرقمي في تقليل طوابير المصارف واستقرار المعاملات اليومية:

أحدث انتشار أدوات الدفع الإلكتروني أثراً إيجابياً ملموساً في تخفيف حدة الاحتقان الشعبي أمام مقار فروع المصارف التجارية؛ حيث مكنت بطاقات ونقاط البيع شريحة واسعة من أرباب الأسر والموظفين من تلبية احتياجاتهم الغذائية، والدوائية، والمنزلية اليومية دون الحاجة الماسة للوقوف لساعات طويلة أمام المصارف للحصول على مبالغ سحب نقدية محدودة السقف (غالباً ما تتراوح بين 500 إلى 1000 دينار شهرياً).

كما أسهمت التطبيقات المصرفية في تقليل الضغط على الفروع عبر توفير خدمات الاستعلام عن الرصيد، وكشوف الحساب، وتحويل الأموال بين الحسابات داخل نفس المصرف وبين المصارف المختلفة عبر الموزع الوطني. ووفقاً للبيانات الميدانية، فإن أكثر

من 40% من سلة المشتريات الاستهلاكية في المدن الكبرى (طرابلس، بنغازي، مصراتة) أصبحت تُسوى عبر البطاقات ونقاط البيع، مما حافظ على دوران النشاط التجاري وحال دون توقف الأسواق.

المطلب الثاني: المعوقات الفنية والأمنية والتشريعية (البنية التحتية والاحتيايل السيبراني):

على الرغم من الطفرة الرقمية، تواجه منظومة الدفع الإلكتروني في ليبيا حزمة من المعوقات الفنية والأمنية الحرجة التي تحد من كفاءتها واعتماديتها:

- هشاشة شبكات الاتصالات وانقطاع الكهرباء: تعتمد أجهزة نقاط البيع وتطبيقات الهواتف على استقرار تغطية شبكات الهاتف المحمول (4G) والإنترنت؛ وفي ظل تكرار انقطاعات الكهرباء وتذبذب شبكة الاتصالات في العديد من المناطق، تتوقف الأجهزة عن العمل فجأة، مما يضع المستهلك والتاجر في حرج بالغ ويعيد فرض الكاش كخيار إجباري وحيد.
- بطء عمليات التسوية والمقاصة المصرفية: يعاني التاجر في بعض المصارف من تأخر إضافة الأموال المحصلة عبر نقاط البيع إلى حساباتهم المصرفية الجارية (Settlement Delay)، والتي قد تمتد لأيام، مما يعطل قدرتهم على تدوير سيولتهم وسداد مستحقات موردي الجملة.

- مخاطر الأمن السيبراني والاحتيايل الإلكتروني: تصاعدت عمليات التصيد الإلكتروني وسرقة بيانات البطاقات والأرقام السرية (OTP) نتيجة ضعف الثقافة الرقمية لدى بعض المستخدمين، وضعف نظم التحقق الثنائي لدى بعض منصات الدفع، مما يثير مخاوف المودعين ويزعزع ثقتهم في المحافظ والتطبيقات الحديثة.

المطلب الثالث: المعوقات السلوكية والثقافية وظاهرة ازدواجية الأسعار (سعر الكاش مقابل سعر البطاقة):

يعد البعد السلوكي والاقتصادي غير الرسمي العائق الأكثر خطورة أمام نجاح التحول الرقمي المصرفي في ليبيا، ويتجسد في المظاهر التالية:

- ظاهرة السعرين (Dual Pricing Mechanism): يفرض قطاع عريض من تجار التجزئة والجملة تسعيراً مزدوجاً للسلعة نفسها؛ حيث تباع بسعر مخفض عند الدفع نقداً (كاش)، وتزداد قيمتها بنسبة تتراوح بين 5% إلى 15% (وأحياناً تتجاوز ذلك في تجارة الذهب والأجهزة الإلكترونية والسيارات) عند الشراء عبر البطاقة المصرفية أو الشيك المصدق. وتعد هذه النسبة في الواقع «خصماً غير قانوني» أو شراءاً للسيولة الورقية على حساب المستهلك.
- تمييزات التجار لرفض البطاقات: يتحجج التجار بفرض شركات الدفع لعمولات مرتفعة على كل عملية بيع (تتراوح بين 1.5% و 3%)، وصعوبة قيام التاجر بشراء بضائع جديدة من أسواق الجملة أو استيرادها من الخارج دون توافر نقود ورقية كاش بالعملة المحلية أو الأجنبية، مما يدفعه إلى تفضيل الكاش ورفض أجهزة POS.
- استمرار متلازمة الثقة بالنقد الملموس: بظل العامل الثقافي والنفسي لدى شرائح واسعة من المواطنين متمسكاً بامتلاك «الورقة النقدية في الجيب» كرمز للأمان المالي، انطلاقاً من التجارب المريرة السابقة في احتجاز الودائع وعدم القدرة على سحبها عند الطوارئ الصحية والاجتماعية.

جدول (2): مصفوفة تقييم أثر وتحديات أدوات الدفع الإلكتروني في معالجة شح السيولة المصرفية في ليبيا

التأثير على مستوى أبرز المعوقات الفنية الفاعلية في خفض نسبة الانتشار أداة الدفع الإلكتروني	الثقة المصرفية	والتشغيلية	الطلب على الكاش والاستخدام
إيجابي متوسط؛ توفر انقطاع الاتصال، تعطل عالية في قطاع التجزئة واسعة جداً وتغطي معظم بطاقات نقاط البيع بدلاً فوراً ولكنها مقيدة الأجهزة، وفرض التجار والمواد الغذائية الأنشطة التجارية والطبية المحلية (تداول، نمو، بسقوف الشراء اليومية لعمولات إضافية والصيدليات رقيق)	إيجابي مرتفع؛ تعزز تتطلب هواتف ذكية ممتازة في تسديد الفواتير متنامية بسرعة فائقة بين تطبيقات الهاتف سهولة الوصول للحساب وإنترنت مستقر، والخدمات والتحويل فئات الشباب والشركات والمحافظ الرقمية (سداد، دون الحاجة لزيارة الفرع ومخاوف الاختراق الفوري تداول، وإن كاش)	سلبي إلى متوسط؛ تكرار تعطل بتوقف التغذية منخفضة بسبب استمرار متوسطة ومحدودة آلات السحب الذاتي رسائل (عفواً) الجهاز النقدية الورقية وانقطاع نفاذ النقدية الورقية من الانتشار الجغرافي خارج (ATM) عبر الموزع خارج الخدمة) يضعف الكهرباء الماكينات المدن الوطني الثقة	إيجابي مقيد؛ يحد منه إجراءات روتينية عالية في تسوية ديون محصورة في كبار التجار التحويلات المصرفية تمسك تجار الجملة بيروقراطية، وتأخر الجملة والعقود التجارية والشركات والمعاملات عبر الإنترنت (RTGS) بالدفع النقدي الورقي إشعار التسوية النهائي الكبرى الكبرى (ACH / متذبذب؛ يعتمد على تخضع للمضاربة بخضم متوسطة؛ تمثل بديلاً واسعة في المعاملات الشيكات المصدقة سرعة صرف الشيك لدى نسب مئوية عند تسهيلها للكاش في الصفقات العقارية وتجارة السيارات الإلكترونية والمقاصة المصرف المسحوب عليه في السوق الموازي الكبيرة والآلات الآلية المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى التحليل الوصفي لمؤشرات القطاع المصرفي وتقارير مصرف ليبيا المركزي.

ثالثاً: الخاتمة والتوصيات (Conclusion & Recommendations):

1. الاستنتاجات و خلاصة النتائج (Key Findings):

توصلت الدراسة من خلال التحليل النظري والإحصائي المقارن لواقع أزمة السيولة وخدمات الدفع الإلكتروني في المصارف التجارية الليبية إلى جملة من النتائج الجوهرية:

1. أزمة ثقة وليست أزمة طباعة: أثبتت الدراسة أن أزمة السيولة في ليبيا ليست ناجمة عن نقص في المعروض النقدي الكلي المطبوع، بل تعود أساساً إلى «انهيار الثقة المصرفية»؛ حيث يحتجز الأفراد والتجار أكثر من 80% من الكتلة النقدية المصدرة في المنازل وخزائن الشركات بعيداً عن القنوات المصرفية، خوفاً من احتجاز الودائع وعدم القدرة على سحبها عند الحاجة [عبد الله، 2025].

2. الدور الإيجابي للملموس للمدفوعات الرقمية: ساهم التوسع في شبكة الموزع الوطني، ونقاط البيع (POS) التي تجاوزت 90 ألف نقطة، وتطبيقات الهاتف الذكي في امتصاص جزء معتبر من صدمة السيولة وتيسير سداد الاحتياجات الاستهلاكية اليومية للمواطنين، مما قلص طوابير المصارف إلى حد ما.

3. عوائق هيكلية وتشوهات تسعيرية: اصطدم التحول الرقمي بظاهرة «ازدواجية الأسعار»؛ حيث يفرض بعض التجار عمولات غير

قانونية (تصل إلى 10% - 15%) عند البيع بالبطاقة أو المحفظة مقارنة بالدفع نقداً (كاش)، مما يفرغ الدفع الإلكتروني من ميزته الاقتصادية ويعيد توجيه المستهلك نحو طلب النقد الورقي.

4. هشاشة البيئة التكنولوجية والاتصالية: تؤدي الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي وضعف تغطية شبكات الاتصالات (4G) إلى توقف أجهزة الدفع فجأة، فضلاً عن تأخر التسويات البنكية ومخاوف القرصنة السيبرانية، مما يعيق اعتماد الدفع الإلكتروني كبديل دائم ونهائي عن الكاش.

2. التوصيات الاستراتيجية والعملية (Actionable Recommendations):

بناءً على ما أسفرت عنه نتائج البحث، تقدم الدراسة حزمة من التوصيات العملية الملزمة لمصرف ليبيا المركزي، والمصارف التجارية، والجهات التنفيذية والرقابية:

أولاً: توصيات موجهة لمصرف ليبيا المركزي والسلطات الرقابية:

1. إلزام القانوني بوسائل الدفع الإلكتروني: إصدار قرارات تشريعية ورقابية ملزمة لكافة الأنشطة التجارية والخدمية (محطات الوقود، الصيدليات، الأسواق، والمستشفيات الخاصة) بتوفير نقاط بيع نشطة (POS)، وتجريم فرض أي عمولات إضافية على المشتريات بالبطاقات، وسحب التراخيص التجارية من المخالفين بالتنسيق مع الحرس البلدي ووزارة الاقتصاد.
 2. تخفيض وإلغاء عمولات التحصيل الإلكتروني: إلزام المصارف وشركات التقنية المالية بتخفيض عمولة نقاط البيع على التجار إلى مستويات رمزية (لا تتجاوز 0.5%) لتشجيعهم على قبول الدفع الرقمي، مع إعفاء الحركات المالية متناهية الصغر من أي رسوم.
 3. استعادة الثقة المصرفية عبر ضمان السيولة التبادلي: وضع خطة تدريجية تضمن للمودعين حرية السحب النقدي لجزء متناسب مع إيداعاتهم النقدية الجديدة، وتفعيل أدوات الصيرفة الإسلامية لجذب المدخرات المعطلة في البيوت.
- ثانياً: توصيات موجهة للمصارف التجارية وشركات التقنية المالية:

1. تسريع المقاصة والتسوية اللحظية: تطوير الأنظمة المصرفية الأساسية (Core Banking Systems) لضمان تسوية وإيداع أموال مبيعات نقاط البيع في حسابات التجار خلال نفس اليوم (Same-Day Settlement)، مما يحفز التاجر على قبول البطاقات وسداد فواتير مورديه إلكترونياً.
2. تطوير البنية التحتية لآلات السحب (ATM): إعادة توزيع وتغذية آلات السحب الذاتي التابعة للموزع الوطني في الأماكن العامة والجامعات مع تأمين تغذيتها المستمرة بالنقد والربط عبر خطوط اتصالات فضائية بديلة تضمن استمرارها أثناء انقطاع الشبكات المحلية.
3. تعزيز الأمن السيبراني والتوعية الرقمية: رفع معايير التشفير والتحقق الثنائي عبر بصمة الوجه والأصابع لحماية المحافظ الرقمية، وإطلاق حملات إعلامية ومصرفية لرفع الوعي المالي الرقمي لدى كافة شرائح المجتمع.

ثالثاً: توصيات موجهة لشركات الاتصالات والجهات الخدمية العامة:

1. استقرار شبكات البيانات: تخصيص ترددات وشبكات بيانات مستقرة مكرسة لعمليات الدفع الإلكتروني ونقاط البيع لمنع تعطلها في أوقات الذروة أو انقطاع التيار الكهربائي.
2. رقمنة المدفوعات الحكومية: إلزام كافة المؤسسات العامة (الجوازات، الجمارك، المرور، الكهرباء، والمياه) بتحصيل رسومها وفواتيرها حصراً عبر وسائل الدفع الإلكتروني، مما يساهم في امتصاص السيولة وتدويرها في القنوات الرسمية.

رابعاً: قائمة المصادر والمراجع (References):

1. إبراهيم، مصطفى أحمد. (2022). التحول الرقمي في المصارف التجارية الليبية: التحديات والفرص لتعزيز الشمول المالي. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة طرابلس، (18)، 135-112.
2. برياش، وحيد سالم. (2020). أزمة السيولة النقدية في ليبيا: أسبابها الهيكلية وتداعياتها على الاستقرار الاقتصادي الكلي. مجلة الدراسات المصرفية والمالية، الأكاديمية الليبية، طرابلس، (2)، 8-68.
3. الحاسي، مفتاح محمد. (2023). فاعلية نظم الدفع الإلكتروني في الحد من تداول النقود الورقية في الاقتصاد الليبي. المجلة الليبية للاقتصاد والتجارة، جامعة بنغازي، (1)، 15-88.
4. عبد الله، محمد علي. (2025). دور التطبيقات المصرفية في بناء وكسب الثقة بالعملاء، دراسة حالة المصرف الإسلامي الليبي. المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة، (23)، 3-749.
5. الفرجاني، عبدالسلام خليفة. (2021). الشمول المالي ودوره في معالجة تشوهات القطاع المصرفي الليبي. مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الزاوية، (3)، 12-231.
6. مصرف ليبيا المركزي. (2023). النشرة الاقتصادية للربع الرابع، إدارة البحوث والإحصاء، المجلد 63، طرابلس، ليبيا.
7. مصرف ليبيا المركزي. (2024). التقرير السنوي لأنشطة الدفع الإلكتروني والموزع الوطني، إدارة العمليات المصرفية والمدفوعات، طرابلس، ليبيا.
8. مصرف ليبيا المركزي. (2025). المنشورات الرقابية والضوابط المنظمة لخدمات نقاط البيع وتطبيقات المحافظ الرقمية، إدارة الرقابة على المصارف والنقد، طرابلس، ليبيا.
9. المقرئ، سهير المهدي. (2021). المعوقات السلوكية لتبني الدفع الإلكتروني لدى تجار التجزئة في ليبيا. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، جامعة المرقب، الخمس، (2)، 7-140.
10. المنفي، يوسف عبدالنبي. (2022). تقييم مخاطر الأمن السيبراني في منصات التقنية المالية والمصرفية. مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، جامعة عمر المختار، البيضاء، (1)، 10-118.
11. البنك الدولي. (2021). تقرير التنمية المالية وتوسيع الشمول المالي الرقمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واشنطن.
12. صندوق النقد العربي. (2023). المدفوعات الرقمية والتحول نحو مجتمعات أقل اعتماداً على النقد في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.